

اقتصاد

فوق الطاولة

ما لم يقل في ملف القروض المتعثرة

المحرر الاقتصادي

يبدو أن الحكومة بدأت تتحرك بشكل جدي في ملف القروض المتعثرة ومنح القروض المخالف للقوانين والأنظمة لدى المصارف العاملة في البلد، إذ إن تفاصيل التلاعب والاحتيال على أموال المودعين واضحة لدى الجهات المكلفة متابعة الملف، وهذا ما بدأ يخرج إلى الإعلام تدريجياً، مع تلميحات إلى بعض الأسماء الكبيرة في عالم الأعمال ممن مارسوا النصب على المصارف بتسهيل من بعض إداراتها.

إلا أن ما لم يقل في الملف هو أن معظم تفاصيل عمليات التحايل على المصارف ليست جديدة، بمعنى أن الحكومات السابقة كانت على اطلاع بما يجري في الأروقة الائتمانية السورية، وما تصل إليه اللجان الست المكلفة حالياً متابعة ملف القروض المتعثرة، هو معروف لدى الجهات الرقابية منذ عدة أعوام، تعود لما قبل الحرب، وبالغنى الدقيق للعبارة، ما تقوم به الحكومة اليوم هو إعلان للجدية في فتح الملف وكشف أوراقه، التي تعتبر قديمة، من منظور رقابي.

بل والأكثر من ذلك أن بعض عمليات التلاعب والاختلاس المتداولة حالياً كانت منظورة في تقارير رقابية تعود لعام ٢٠٠٩، وبعضها منشور في الإعلام، إلا أن الحكومات وقتها لم تحرك ساكناً، ما يلحح بأن بعض ملفات التعثر والمنح غير القانونية كانت تطوى، بشكل أو بآخر، ما سهل على المتورطين ممارسة أعمالهم والدخول والخروج، من البلد، بسهولة ودون مساءلة.

أما الجديد الذي قد ينتظر أن تطله نتائج العمل بالملف فيبدو أنه مرتبط ببعض الأمور القانونية، من جهة التلاعب ببعض القضايا المتعلقة بالملاحقة القضائية، وإجراءات منع السفر، مثلاً كوجود عمليات تعديل بسيطة في بيانات بعض المتورطين، من حيث الإقامة والمعلومات الشخصية، ما يتيح لهم التحرك بسهولة ويسر، ما يمكن أن يرد إلى الخطأ البشري في تسجيل المعلومات وتدوينها في بعض الإجراءات القضائية.. أما غير ذلك فالأمور واضحة وجليّة ومعروفة منذ سنوات، حتى إن بعض الأسماء المتورطة أصبحت معروفة ومتداولة منذ سنوات، ومنهم مشاهير.

السؤال البارز اليوم: من سيحمل عبء الفساد والتلاعب في المصارف وعلاقتها مع عالم الأعمال؟ هل مديرو المصارف، وبعضهم يبدو أصبح خارج القطر، وبعضهم تسلم مناصب أخرى في الدولة؟ أم سيتحملها بعض الموظفين ومديري الأفرع أو رؤساء الأقسام ككيش فداء، وبعضهم منفذ لأوامر الإدارات العامة؟ وهل هناك جهات أخرى كانت تضغط على بعض المديرين العامين للموافقة على منح قروض مخالفة للتعليمات سوف تحمل عبء تدخلها في السياسة التسلسلية؟

سؤال آخر: إذا نجحت الحكومة في تحصيل كامل المبالغ المتعثرة التي تقدر بأكثر من ٢٦٠ مليار ليرة، من سيغوض الخسارة الناتجة جراء انخفاض قيمة العملة خلال فترة التعثر؟ إذ إن تحصيل كامل المبلغ لا يغطي ١٠٪ فقط من قيمة المبالغ لو تم تحويلها إلى دولار، فالمبلغ أعلن عنه مؤخراً (٢٦٠ مليار ليرة) كان يعادل ٥,٢ مليارات دولار أميركي قبل الحرب (نحو ٥٠ ليرة للدولار وهو رقم تستخدمه اللجان المعنية بالمبلغ في حساباتها) في حين اليوم نحو ٥٢٠ ليرة للدولار رسمياً، أي إن مبلغ ٥,٢ مليارات دولار أصبح يعادل اليوم نحو ٢٧٠٠ مليار ليرة، بمعنى أن المصارف خاسرة بالمبلغ مهما حصلت من مبالغ؟



الحكومة تقرر: جامعة دمشق أصبحت جامعتين

إعادة النظر بدخول عناصر الضابطة الجمركية إلى المحال التجارية... وحل مشكلة تلف الوثائق العقارية

هنا غانم

قرار جديد اتخذته الحكومة خلال جلستها الأسبوعية يقضي بضرورة إعادة النظر بدخول عناصر الضابطة الجمركية إلى المحال التجارية داخل المدن وذلك حرصاً على استقرار العمل في الأسواق التجارية. وبناءً عليه كلف رئيس مجلس الوزراء عماد خميس وزارتي المالية والاقتصاد والتجارة الخارجية بالتنسيق مع الفعاليات التجارية للوقوف على أرائهم ومقترحاتهم لبلورة تعليمات جديدة حول هذا الموضوع ولأسما أن مشروع قانون الجمارك الذي يتم إعداده حالياً يراعي ضبط هذه الحالة. وفي سياق متصل وافقت الحكومة على مشروع القانون الناظم لإجراءات إعادة تكوين الوثيقة العقارية المغفودة أو التالفة جزئياً أو كلياً واعتبارها تتمتع بالقوة الثبوتية ذاتها بغية الحفاظ على حقوق المواطنين وإعادة الاستقرار للقطاع العقاري حيث بينت الحكومة أن مشروع هذا القانون يشكل الأساس القانوني للتعامل مع أي تلف يصيب الوثائق العقارية مستقبلاً بغض النظر عن الظروف المسببة لكون ذلك مكملاً لمهمة السجل العقاري ويمكنه من تحقيق أهدافه بالاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

وأوضحت الحكومة في جلستها أنه نظراً لتعدد حصول العديد من المنشآت بمختلف أنواعها على الترخيص الإداري وفق القوانين والأنظمة النافذة نتيجة انتقالها من المناطق التي تشهد تعديلات من الإرهابيين إلى المناطق الآمنة، ويهدف تأمين استمرار عملها وتعزيز الإيرادات المالية للوحدات الإدارية أقر المجلس مشروع قانون بمنح المنشآت القائمة والمستترة غير الحاصلة على الترخيص الإداري إنشاً بمزاولة نشاطها بشكل مؤقت نظراً لأهمية المحافظة العقارية الحصانة بالدستور وبغية الحفاظ على حقوق المواطنين وإعادة الاستقرار إلى البلاد والضرورة تنظيم عملية إعادة تكوين الوثائق العقارية التالفة أو المغفودة كلياً أو جزئياً.

وبناءً عليه طلب رئيس مجلس الوزراء من وزارة الأشغال العامة والإسكان تفعيل عمل هيئة التخطيط الإقليمي نظراً للدور الكبير لخرجاتها خلال المرحلة القادمة في إعادة الإعمار وتحديد هوية كل منطقة تنظيمياً واستثمارياً ووزارياً مع الحفاظ على الهوية العمرانية لكل منطقة بما يتناسب مع جوهر عملية التخطيط الإقليمي إضافة إلى الطلب من وزارة الإدارة المحلية والبيئة إنجاز

ميالة لـ«الوطن»: اجتماع اليوم مع التجار والصناعيين لبحث العلاقة مع الجمارك

تحققا للمصلحة العامة.

وتطرقت الحكومة في جلستها إلى الانتصارات التي حصلت في تدمر عند تحرير مدينة تدمر من الإرهاب على يد بوسائل الجيش العربي السوري والتخريب المنهوج لمعلم مهم من معالم الحضارة والتراث الإنساني بالتوازي مع إرسال فريق من المتخصصين من المديرية العامة للأثار والمتاحف يقومون حالياً بتقييم الأضرار الناجمة عن العمليات الإرهابية والبدء بأعمال الترميم لعودة المدينة إلى النقا.

كما وافق مجلس الوزراء على السماح للمنظمات الدولية التابعة للأمم المتحدة والعملية في مجال توفير وتوزيع المعونات الإنسانية باستيراد كميات محددة من مادة المازوت على دفعات من المجهورية اللبنانية بناء على طلب برنامج الأغذية العالمي.

ووجه رئيس مجلس الوزراء وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بتفعيل عمل المناطق الحرة مؤكداً على كل وزارات الدولة تكثيف الاتصالات مع المشاركين بالمعارض الداخلية من تجار وصناعيين وقدمي خدمات للاطلاع على توعية الظروف التي يعمل بها هؤلاء.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية أيوب ميالة أن التعاطي مع إعادة النظر بضبط عناصر الضابطة الجمركية أمر مهم جداً، ولأسما أن هناك اهتمام من الحكومة بموضوع الجمارك، مؤكداً أن وزارة الاقتصاد اتخذت قراراً فورياً للاجتماع اليوم مع الفعاليات الاقتصادية وقطاع الأعمال من

تجار وصناعيين للوقوف على حل جميع المشكلات التي تعترض عملهم، وخاصة فيما يتعلق بعمل الضابطة الجمركية، وسيتم بحث العديد من الأفكار أهمها دخول عناصر الجمارك إلى المستودعات والمحال التجارية، ومشكلات أخرى مرتبطة بالمنافذ غير الشرعية وآلية تعاطي الجمارك مع البضاعة المنقولة عبر الطرق.

وبخصوص توجيه الحكومة بتفعيل عمل المناطق الحرة بين ميالة أنه تم إرسال العديد من الكتب منذ الشهر الثامن ٢٠١٦ وأكثر من ٣ مرات إلى اللجنة الاقتصادية لحل مشكلة المناطق الحرة ولأسما منطقة عدرا، إلا أنه كانت حتى تاريخه من دون جدوى، مؤكداً أن الحكومة أمس حسمت الأمر وطالب بوضع الإجراءات المناسبة حول الموضوع وتقديم مذكرة واضحة تشمل جميع الإجراءات المتخذة حياله، مشيراً إلى أن القرار ٤٧٣ تاريخ ٢٠١٥ القاضي بإخراج السيارات من المناطق الحرة لم تتم الموافقة عليه من اللجنة الاقتصادية لعدم توافق الآراء نظراً للصعوبات اللوجستية، كما طلبت الوزارة من الحكومة لإخراج كل السيارات المتضررة بفعل الإرهاب من المنطقة الحرة بعدد والننتيجة لم تتوافق مع الآراء أيضاً، وأمس خلال الاجتماع أكد رئيس مجلس الوزراء على ضرورة وضع مشروع لتلافي الملاحظات التي حالت دون تطبيق القرار الذي يهدف إلى ترقيع المنطقة الحرة بعدد من حطام السيارات المدمرة لإعادة إعمارها حيث تم إرسال مذكرة إلى لجنة الإعمار تتضمن قيمة الأضرار بالبني التحتية والمنشآت التي تفوق ٩ مليارات

ليرة سورية سعياً إلى تفعيل عمل المناطق الحرة من جديد. وأشار ميالة إلى أنه تم وضع مشروع مرسوم وافقت عليه اللجنة الاقتصادية يتضمن إعفاء المستقرين من بدلات الإيداع لبضائعهم والأشغال بسبب خروج المنطقة الصناعية الحرة من الخدمة بعد الاعتداء على مدينة عدرا العمالية.

وفي تصريح للصحفيين عقب الجلسة لفت وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف إلى أن موافقة المجلس على مشروع القانون الناظم لإعادة تكوين الوثيقة العقارية التي تعرضت للتلف الجزئي أو الكلي أو الفقدان لأي سبب كان ستسهل في تحقيق الاستقرار في قطاع الملكية العقارية وهذا سيزيد من وثوقية وضون حقوق المواطنين باكتساب الصحائف التي تثبت ملكيتهم وفق الدستور.

بدوره أكد وزير الثقافة محمد الأحمد أن تحرير مدينة تدمر من قبل أبطال الجيش العربي السوري جنبها المزيد من التخريب الذي كان منتظراً من تنظيم «داعش» الإرهابي لافتاً إلى أن التقديرات الأولية تبين أن واجهة المسرح التدمري الأثري محطمة بالكامل إضافة إلى الأعمدة المصلىة ودنيا ١٥ منها ليست حقيقية بل خلف أسقفها التي تعرضت وبكل أسف للتهديم، وأشار الوزير إلى أن الحرب التي تعيشها سوريا غابتها الأساسية استهداف الدول التي تمتلك ثقافة عريقة وإرثاً حضارياً حقيقياً موضحاً أنه تم إرسال مختصين في المديرية العامة للأثار والمتاحف لتقييم الأضرار التي لحقت بالمدينة الأثرية في تدمر.

المشعل: يجب إلغاء حالات الفساد في الحوادث الوهمية لكن كفها العالية حمدان لـ«الوطن»: الكلف لا تعطل الحلول وتنسيق حكومي عالي المستوى للمعالجة

عبد الهادي شباط

بين رئيس الاتحاد السوري لشركات التأمين ياسر المشعل ضرورة العمل على تطبيق الحلول التقنية التي تلغي الكثير من حالات الفساد في التأمين ولا سيما من خلال الحوادث الوهمية، وذلك خلال اجتماع خاص بقطاع التأمين في وزارة المالية يوم أمس، مشيراً إلى أن هذه الحلول تتطلب تأمين كلف عالية.

ما جاء به المشعل يفتح باب الخلافات بأن الكلف العالية تسوغ للوزارة والقائمين على قطاع التأمين القبول بالواقع الراهن في ملف الفساد والحوادث الوهمية، وعن هذا الموضوع أكد وزير المالية سامون حمدان في تصريح لـ«الوطن» وجود حلول فعليه لمكافحة الفساد في التأمين، وموضوع الكلف أمر غير مقبول أن يعطل هذه الحلول، كاشفاً عن وجود تنسيق حكومي عالي المستوى يضم وزارات المالية الدخل والعمل لضبط موضوع الحوادث الوهمية، مندداً على أن الحكومة جادة بالتعاطي في هذا الملف، مهما كانت كلفته.

رئيس هيئة الإشراف على التأمين؛ صندوق لتسويق التأمين الإلزامي وتحريك الفروع الراكدة

الوحي التأميني لدى الشرائح الاجتماعية المختلفة بحيث يمكن تعزيز مبدأ التأمين كحاجة حياتية وليس رفاهية أو ضريبة تدفع كما هو سائد مجتمعياً «ولا سيما أننا نرى بدايات تأسيس مشروعات استثمارية من المدن الصناعية تمهيداً لإقلاق معاملهم من جديد».

كما دعا شركات التأمين إلى العمل على التسويق لمنتجات تأمينية جديدة تلبي من خلالها حاجات قطاعات مختلفة عما تقدمه من الوقت الحالي، مثل التوجه نحو قطاع رجال الأعمال، أو العمل مع البنوك في مجال تفعيل التأمين على القروض.

من جانبه شدد رئيس الاتحاد السوري

تنويه

ورد في العدد رقم ٢٥٩٤ تاريخ ٢٠١٧/٣/٢٦ في الصفحة السادسة تحت عنوان: «الرئيس التنفيذي لبورصة دمشق» بأن نقيب المهن المالية والحاسبية فؤاد بازرباشي، رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين

ورد في العدد رقم ٢٥٩٤ تاريخ ٢٠١٧/٣/٢٦ في الصفحة السادسة تحت عنوان: «الرئيس التنفيذي لبورصة دمشق» بأن نقيب المهن المالية والحاسبية فؤاد بازرباشي، رئيس مجلس إدارة جمعية المحاسبين

لشركات التأمين على أهمية تعزيز الدور الاجتماعي للشركات والاتحاد، مشيراً إلى أن قطاع التأمين السوري لن يستعيد نشاطه بالشكل الصحيح ما لم يتوافق ذلك مع عودة قوية للنشاط الاقتصادي.

من جانبه أشار المدير العام لهيئة الإشراف على التأمين عمار ناصر آغا إلى دور الهيئة في زيادة الوعي التأميني وهذا يمكن عبر مشاركة الشركات كافة في إنشاء صندوق لتسويق التأمين يتم تمويله من خلال اقتطاع جزء من الأقساط ويتولى إدارته كل من الاتحاد السوري لشركات التأمين وهيئة الإشراف على التأمين، موضحاً في تصريح لـ«الوطن» أن هذا الصندوق يهدف تعريف المواطنين بالتأمين الإلزامي وتحريك فروع التأمين الراكدة بإشراك الهيئة أو الاتحاد.

كذلك بين الأمين العام للاتحاد السوري لشركات التأمين إيباد الزهران أن الاتحاد السوري لشركات التأمين لديه القدرة الفنية والإدارية للعمل في السوق سواء على مستوى الجمعيات أم غيرها، وهذا يتطلب تعزيز القدرة المالية للاتحاد بشكل خاص والتركيز على رفع أداء شركات التأمين التي خسرت مع ضعف القوة الشرائية وتوقف الإقراض في البنوك حتى أصبحت الشركات تعتمد على مواردها من خلال التأمينات الإلزامية التي أعطت ضمانات للشركات من ناحية تقليل المخاطر وزيادة الأقساط ومن ثم الشركات غير قادرة في الوقت الحالي على توفير فرص عمل جديدة أو التوسع في أعمالها وافتتاح فروع جديدة.

«التموين» تحسم الأمر: تشديد العقوبات والإسراع في القضايا بدل إحالتها على القضاء العسكري



وأشار شعيب إلى أن العمل جارٍ حالياً لإعداد مقترحات لإجراء تعديلات على القانون التموين، تتركز التعديلات الرئيسية في رفع قيم الغرامات على عدد من المخالفات على حين مخالقات أخرى ستبقى الغرامة فيها على حالها وذلك تماشياً مع حجم المخالفات التي تجري يومياً في الأسواق، إضافة إلى تسهيل إجراءات التطبيق والتنفيذ والإسراع إلى البت بالقضايا وتنفيذ العقوبة على المخالفين، لافتاً إلى أن العمل وصل إلى مراحل النهائية في دراسة التعديلات ليتم بعد ذلك رفعها إلى رئاسة مجلس الوزراء لأخذ القرار بها.

وعما يتعلق بنقل المحاكم التموينية من مقراتها لتصبح ضمن مديريات التموين في المحافظات، بين معاون وزير التجارة الداخلية أن العمل يجري بالتنسيق مع وزارة العدل حيث أبت قبولها المبدئي لهذا المقترح، موضحاً أن الغاية من نقلها هو الإسراع في نقل المخالفات إليها للبت فيها بشكل أسرع.

مؤكداً أن المحاكم التموينية ستبقى مستقلة في عملها، ولن يسمح بأي تدخل من أي جهة كانت، وسوف يتم العمل على نقلها بعد الانتهاء من التعديلات على القانون رقم ١٤ وإصدارها من الحكومة.

.. وتضع مواصفات قياسية لمشروبات الطاقة.. فهل استيرادها مسموح؟! الوطن

بيّنت مديرية المخابر في وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك لينا عبد العزيز أن عدد طلبات التحليل التي تم استقباليها ضمن مديريةية المخابر خلال شهري كانون الثاني وشباط الماضيين تجاوز ١٢٠٠ طلب لمواد غذائية وغير غذائية منها ١٥٠ مخالفة.

وفي تصريح لـ«الوطن» أوضحت عبد العزيز أن العمل جارٍ على توسيع مجال التحليل ليشمل العديد من المواد المتداولة في الأسواق التي ليس لها مواصفات قياسية سورية، ولها تأثير مباشر في صحة مستهلكها مثل مشروبات الطاقة، والسعي إلى إصدار مواصفات لها وذلك بالتنسيق مع الجهات المعنية.

ويبقى السؤال هنا: هل استيراد مشروبات الطاقة مسموح لتوصفها الوزارة؟ وبحسب عبد العزيز فإنه في حال ثبوت وجود أي مادة تشكل مصدر خطراً على صحة المواطنين تتم مباشرة توجيه دوريات حماية المستهلك بالتنسيق مع الجهات المعنية لسحب هذه المواد من الأسواق وإغلاقها فوراً وإحالة المسؤولين عن طرحها في الأسواق على القضاء المختص.

وأوضحت عبد العزيز أن مديريةية المخابر ومديرية الشؤون الفنية والجودة تملنان على إيجاد طرق حديثة للتحليل لتحقيق أدق وأفضل النتائج وبأقل نسب ممكنة من الخطأ، إضافة إلى أن العمل يجري حالياً على تطبيق الخطوات اللازمة للحصول على اعتماد مخابر وزارة التجارة

الداخلية وحماية المستهلك كجهة حائزة على شهادة الأيزو ١٧٠٢٥/٢٠٠٥ المعنية باعتماد المخابر التي تضمن تطبيق نظام إدارة الجودة ISO 9001.

وأكدت مديريةية المخابر أنه لا يتم إصدار أي شهادة تحليل بحق أي مادة من المواد إلا بعد مرورها ضمن عملية تدقيق، ويحق لأصحاب العيّنات في حالة الشك في نتائج شهادة التحليل الصادرة (العيّنات المخالفة) طلب إعادة التحليل، سواء ضمن المخبر الذي صدرت منه النتيجة أم في أحد المخابر الأخرى التي يتم تحديدها، وذلك بعد تحقيق عدة شروط لإعادة التحليل للنموذج الثاني من العيّنات التي تم تحليلها.

القانونيين وليس نقيباً للمهن المالية والحاسبية أو نقيباً للمحاسبين. لذا اقتضى التنويه. وتقبلوا خالص التحيات

نقيب المهن المالية والحاسبية زهير تيتايوي